



مشروع تعزيز القدرات الوطنية لتطوير سياسات سكانية متكاملة ومستدامة وشاملة في المنطقة العربية

ورشة عمل وطنية بعنوان "تحو استراتيجية وطنية للهجرة في السودان"

14 آب/أغسطس 2018

فندق السلام-روتانا، الخرطوم، السودان

تقرير أعمال الورشة

الجلسة الافتتاحية

رحبت السيدة سارة سلمان، مسؤولة شؤون السكان في قسم السكان والتنمية الاجتماعية التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالحضور، وألقت في كلمتها الضوء على واقع الهجرة في العالم العربي، وشددت على أهمية الإدارة الجيدة للهجرة لحماية المهاجرين وضمان رفاههم وتمكينهم من المشاركة في عملية التنمية. ووفرت للمشاركين لمحة حول جهود الإسكوا في دعم حوكمة الهجرة في المنطقة العربية. كما استعرضت الهدف من الورشة المتمثل في بدء الحوار حول استراتيجية الهجرة في السودان، وذلك من خلال عرض وتقنييد "الوثيقة الإرشادية حول استراتيجية الهجرة في السودان" والتي أعدتها الإسكوا في سياق مشروعها المشترك مع المجلس القومي للسكان بعنوان "تعزيز القدرات الوطنية لتطوير سياسات سكانية متكاملة ومستدامة وشاملة في المنطقة العربية".

وبعد ترحيبها بالحضور، أعربت السيدة لمياء عبدالغفار الأمين العام للمجلس القومي للسكان عن أهمية الاجتماع في وقت تتحضر في الدول لتبني الاتفاق العالمي حول الهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة. ومن ثم استعرضت واقع الهجرة في السودان الذي يستضيف أعداد هائلة من المهاجرين إضافة إلى انتشار السودانيين في بقاع الأرض. وضرورة تطوير حوكمته في ظل الالتزامات الدولية ومنها أجندة 2030 التي تضمنت أهداف تتعلق بإدارة الهجرة. كما ركزت على هدف الاجتماع المتمثل ببدأ النقاش حول تحديد أولويات الهجرة في السودان، إضافة إلى مناقشة التحديات في هذا المجال لاسيما تلك المرتبطة بتوفير الخدمات المطلوبة للمهاجرين، وتأمين التنسيق بين الجهات الحكومية، ومكافحة التعصب والتمييز ضد المهاجرين، والحصول على المعلومات والبيانات المطلوبة لتطوير سياسات تقوم على الأدلة.

بدوره شدد الفريق عوض النيل ضحية، رئيس هيئة الجوازات والسجل المدني في المجلس الاعلى للهجرة، على أهمية هذا الاجتماع كخطوة أولى توفر الأرضية التقنية لبدأ الحوار حول استراتيجية الهجرة في السودان والتي سوف تحتاج إلى عدد من الحوارات السياسية اللاحقة على الصعيد الحكومي وغير الحكومي للتوصل إلى استراتيجية نهائية يتم تبنيها من قبل جمع الأطراف ذات الصلة. وأضاف أن السودان يواجه عدداً من التحديات ومنها إدارة الحدود والتنسيق بين الجهات الإدارية والعسكرية والأمنية في هذا المجال، وخاصة للحد من الهجرة غير النظامية. وشدد الفريق ضحية على اهتمام وزارة الداخلية باستراتيجية الهجرة على أن تتوافق مع تطوير آليات وخطط عمل واضحة تضمن تنفيذ الاستراتيجية وتنسق العمل بين مختلف الجهات المعنية.

اختتم معالي وزير الدولة في وزارة الضمان والتنمية الاجتماعية السيد إبراهيم آدم إبراهيم، الجلسة الافتتاحية. وشدد بدوره على ضرورة الاستثمار في إدارة الهجرة لتحقيق التنمية. كما أوضح أن السودان قد اعتمد لسنوات طويلة سياسة الحدود المفتوحة، إلا أن التغييرات التي تشهدها حركات الهجرة في السودان تحتم تطوير سياسات جديدة لتشجيع الهجرة النظامية والحد من الهجرة غير النظامية. كما أوضح أن السودان وعلى الرغم من استضافته لأعداد كبيرة من اللاجئين لم يستفد من أي معونات دولية في هذا المجال. كما شدد الوزير على ضرورة تطوير منظومة البيانات والإحصاءات المتعلقة بالهجرة.

الجلسة الأولى: الإطار العام

قدمت السيدة سارة سلمان عرضاً حول الأطر الدولية ذات الصلة بالهجرة ومنها: المؤتمر لدولي حول السكان والتنمية والذي شكل الخطوة الأولى نحو وضع قضايا الإنسان في قلب التنمية، وإعلان القاهرة لعام 2013 والذي نتج عن المراجعة الإقليمية له بعد مرور عشرين عاماً على تبنيه والذي أكدت الدول العربية على أولويات المنطقة في مجال السكان والتنمية وعلى التزامها بتحقيق الأهداف ذات الصلة؛ وأجندة 2030 والأهداف والمقاصد المباشرة وغير المباشرة المتعلقة بالهجرة؛ إضافة إلى إعلان نيويورك والاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والذي سيتم تبنيه في نهاية عام 2018 ليشكل الإطار العالمي الجديد الذي يوفر المبادئ الناظمة لإدارة الهجرة. كما ركز العرض على أوجه الترابط الوثيق بين الهجرة والتنمية المستدامة وعلى ركائز الإدارة الجيدة للهجرة ومنها التنسيق بين مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية والاستناد إلى الأدلة العلمية.

وقدمت السيدة سارة صادق، الأستاذة المحاضرة في الجامعة الأمريكية في القاهرة، الإطار العام للوثيقة الإرشادية حول استراتيجية الهجرة في السودان، ووفرت لمحة حول أنماط وحجم الهجرة في السودان. كما استعرضت منهجية إعداد الوثيقة التي ارتكزت على البحث المكتبي لتحديد المبادئ وأفضل الممارسات، إضافة إلى المقابلات المعمقة مع أكثر من 15 جهة حكومية وغير حكومية.

الجلسة الثانية

استعرضت الخبيرة سارة صادق مخرجات الوثيقة حول تعزيز مراقبة الحدود في نهج متكامل ومنسق وآمن إضافة إلى تنظيم مسارات الهجرة من خلال الاتفاقيات الثنائية والتعاون الإقليمي والدولي ومكافحة تهريب البشر والاتجار بالأشخاص. وعقب على العرض السيدة مها الصادق أزرق، المستشار القانوني في وزارة العدل وعضو اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، والسيد علي آدم من منظمة الهجرة الدولية-مكتب السودان.

ساهمت التعقيبات والنقاش الذي تلاها في إلقاء الضوء على بعض التدخلات التي تقوم بها الدولة في مجال إدارة الهجرة ومنها الاتفاقيات الثنائية، وتشكيل قوات خاصة بالتعاون مع حكومة التشاد، إضافة إلى عمل معتمدية اللاجئين على إنشاء بيوت الملاذ لضحايا الاتجار من بينهم أطفال. كما ناقش المشاركون عدداً من الأطر القانونية الموجودة ومنها: قانون العمل لعام 97، وأشار المشاركون إلى أنه يتم العمل على تطوير سياسة وطنية لهجرة العمال؛ وتعديل القانون الخاص باللجوء لعام 2014، وقانون التهريب والاتجار بالبشر. وعبر المشاركون على الحاجة إلى التنسيق فيما بين القوانين وسد الثغرات الموجودة ومنها قانون خاص بتجريم الاتجار بالبشر والعمل على ترجمتها إلى مشاريع وبرامج. وشدد الحاضرون على الحاجة إلى الدراسات لفهم أثر الهجرة على التركيبة الديمغرافية للسودان، ومعرفة الأعباء المالية والإدارية للهجرة غير النظامية، إضافة الأعباء المالية لرقابة الحدود.

ومن أبرز التوصيات حول تطوير الوثيقة الإرشادية:

- الحاجة إلى تعريف من هو اللاجئ والمهاجر والنازح لتوضيح الجهات المعنية والمستفيدين
- ضرورة تفصيل مختلف الجهات ذات الصلة بإدارة الحدود وأدوارها ومنها: شرطة وشرطة الولايات والجمارك وإدارة الجوازات. ومن الضروري الاهتمام بالآليات ذات الصلة بمكافحة اتجار بالبشر.
- الحاجة إلى تركيز الوثيقة على الهجرة الداخلية في السودان.
- أهمية الربط بين سياسة السكان وبين الاستراتيجية وأن تقوم الاستراتيجية على فهم التركيبة الديمغرافية للمهاجرين وأنماط الهجرة في السودان
- الحاجة إلى تطوير الدراسات العلمية حول الهجرة في السودان
- الحاجة إلى تأكيد على النهج التشاركي في تطوير وتنفيذ الاستراتيجية
- الحدود مرسمة وليس غير مرسمة كما جاء في العرض.
- إحكام الرقابة على الحدود نظراً لكثافة الهجرة البرية وسياسة الحدود المفتوحة، والحاجة إلى استخدام التقنيات الحديثة في هذا المجال.
- العولمة و "هجرة الشباب الافتراضية" أيضاً تحتاج إلى اهتمام لتتويرهم ومساعدتهم على اعتماد مسارات الهجرة النظامية وردعهم من استخدام المسارات غير النظامية.

الجلسة الثالثة

استعرضت الخبيرة سارة صادق مخرجات الوثيقة حول منظومة حقوق المهاجرين إلى السودان، والأولويات والتدخلات ذات الصلة بالنازحين واللاجئين والمهاجرين غير النظاميين وحول تعزيز العودة الآمنة والطوعية وإعادة الإدماج للمهاجرين السودانيين والمهاجرين في السودان. وعقب على العرض السيد حمد الجزولي مروءة، معتمد اللاجئين، والسيد محمد احمد قنجاري، مدير عام مركز النازحين في مفوضية العون الإنساني، والسيد أحمد الطيب، مدير ادارة علاقات العمل في وزارة العمل والاصلاح الإداري.

أثارت التعقيبات والنقاش الذي تلاها عدد من المواضيع والنقاط، ومن أبرزها:

- اختلاف فئات اللاجئين، فمنهم الموجودين في المخيمات، والموجودين في المدن، وطالبي اللجوء العابرين من خلال السودان. وتختلف أساليب التسجيل للاجئين وتتعدد أساليب الدعم.
- جهود مفوضية العون الإنساني في توفير الدعم للنازحين للتخفيف من ههشاشتهم، وضمان توفير الحلول المستدامة والحاجة إلى تطوير منظومة متكاملة في هذا المجال. إضافة إلى الحاجة إلى تطوير آلية لجمع البيانات حول النازحين على مستوى الولايات والمستوى الوطني لتسهيل وتفعيل عمل المفوضية.
- الحاجة إلى التأكيد على مخاطر ضعف أو غياب الحماية للمهاجرين لاسيما الفئات الأكثر ضعفاً.
- وجود مشكلة في عدم التنسيق بين مختلف الجهات في تبادل البيانات حتى لو توفرت عند بعض الجهات وبالتالي الحاجة إلى تنسيق تشارك البيانات المتوفرة.
- الحاجة إلى تفصيل الفرق بين المهاجر من السودان وإليه وبالتالي تحديد الفئات والتدخلات ذات الصلة.
- يصنف العمال المهاجرين إلى السودان بطرق عدة مثلاً عمال موسميي إلخ. التعامل مع حقوق العمال المهاجرين في القوانين السودانية متطور ومتسق مع المواثيق الدولية. كما أنه يوجد برامج لإعادة إدماج المهاجرين العائدين ولكن يحتاج إلى دعم أكثر.
- يجب على الاستراتيجية التركيز على توفير الحماية الاجتماعية للمهاجرين غير النظاميين. فمثلاً تعاني ولاية الخرطوم من ظاهرة التسول ومن ضمنهم الأطفال الذي يتم وضعهم في مراكز وهو نتيجة سلبية للهجرة غير النظامية.
- الحاجة إلى توفر دعم مالي كبير دولي ووطني لترجمة الاستراتيجية إلى سياسات وبرامج شاملة.
- الحاجة إلى تطوير مسارات تحويل النازحين وضحايا الاتجار لا سيما الأطفال منهم.
- الحاجة إلى توضيح مكاسب الاهتمام بالمهاجرين غير النظاميين، والتأكيد على توسيع مسارات الهجرة النظامية.

- الحاجة إلى البحث في تجربة السودان في عدم إعطاء الوافدين صفة اللاجئيين (كالوافدين السوريين مثلاً) والتي قد تحرمه من التقديمات الخاصة باللاجئيين.
- الحاجة إلى تطوير اتفاقيات ثنائية بين السودان لا سيما مع دول الخليج لتنظيم هجرة العمال وتعزيز دور الفصليات هناك، لاسيما للاهتمام بالعمال السودانيين والتأكد من حمايتهم.
- الحاجة إلى تقييم علاقة ديوان الزكاة وجهاز السودانيين في الخارج، والتركيز على بنك الزكاة كمصدر دعم مادي داخلي لتمويل تنفيذ استراتيجية الهجرة.
- الحاجة إلى تنسيق العمل بين الوكالات الأممية لتنسيق عملهم في تقديم الدعم للمهاجرين
- الحاجة إلى دراسة تجربة الأردن في توفير التدريب للمهاجرين (مثلاً اللاجئيين العاملين في قطاع النسيج).
- التحديات الكبيرة التي تواجه السودان في تقديم الخدمات الأساسية للمهاجرين، مثلاً 30% فقط من الأطفال المهاجرين وجدوا فرصاً للتعليم
- ضعف الاستجابة العالمية لمساعدة السودان على الرغم من الأعداد الهائلة للمهاجرين النظاميين وغير النظاميين فيه.
- الحاجة إلى التركيز على إدماج المهاجرين في المجتمع السوداني لا سيما للمهاجرين الذين ولدوا في المخيمات.
- الحاجة إلى مسح سوق العمل ومن ثم القيام بتطوير مهارات المهاجرين لسد حاجة سوق العمل.

الجلسة الرابعة

بعد عرض الخبيرة سارة صادق لمخرجات الوثيقة حول سبل معالجة هجرة الأدمغة والعمل على الحد من محركات الهجرة القسرية وإشراك المغتربين السودانيين في مبادرات التنمية المحلية وتطوير الأدلة والبيانات ذات الصلة بالهجرة، ركز تعقيب السيدة إقبال البشير، الممثلة عن وزارة الصحة والنقاش الذي تلاه على عدد من النقاط:

- أهمية النظر في دور المؤسسات المالية والبنكية في تفعيل مساهمة الهجرة في التنمية الاقتصادية، وتحديد تجربة مؤسسة الزكاة.
- أولوية العمل على مواجهة آثار هجرة الأدمغة التي تطال بشكل خاص قطاع التعليم وقطاع الصحة الذي يعاني من "نزيف الأدمغة"، مما يؤثر سلباً على قدرة الدولة في تقديم الخدمات. والحاجة إلى التفكير بحلول مبتكرة لزيادة تنافسية السودان مع الدول المستقطبة للأدمغة لتحفيز استبقاء السودانيين العاملين في قطاعات محددة. فلا يمكن الحديث عن رفع الأجور كحل لأنه ليس بالإمكان المنافسة مع الخارج ودول الخليج، وبالتالي دور القطاع الخاص المحلي في تطوير أنظمتهم، مثلاً السماح بالعمل المزدوج في القطاع العام والخاص.

- هناك صعوبة كبيرة في الوصول إلى اتفاقيات بين السودان وبين عدد من الدول فيما يتعلق بقطاعات محددة: مثلاً الاتفاقات مع السعودية وإيرلندا حول القطاع الصحي استغرق سنوات طويلة، وبالتالي ضرورة تفعيل دور مجلس الوزراء في هذا المجال.
- الحاجة إلى تنسيق تبادل المعلومات والبيانات.
- هناك العديد من السياسات والجهات التي تعمل لكن التنسيق ضعيف. مثلاً وطنية لهجرة العمال، سياسة وطنية للهجرة في القطاع الصحي، الخ.
- هناك حاجة إلى تفعيل دور المجلس الأعلى للهجرة ويكون برئاسة مجلس الوزراء ويكون المجلس القومي للسكان بالسكرتاريا، وأن يكون فيه لجان ومجموعات فنية.
- الحاجة إلى تطوير القطاع المصرفي والخدمات المالية الالكترونية لتشجيع التحويلات عبر الطرق النظامية والسيطرة على سوق الصرف لسعر الدولار واستقطاب استثمارات السودانيين المقيمين في الخارج.